التجارة الخارجية للنظام السوري بعد عام 2011

إعـــداد:
خالد التركاوي باحث رئيسي في مركز جسور للدراسات

تقرير تحليلي

تموز /يوليو 2022

جسـور للدراسات
JUSOOR FOR STUDIES

جسور للدراسات
JUSOOR for STUDIES

مؤسسة بحثية مستقلة، ومركز تفكير متخصص في إدارة المعلومات وإعداد الدراسات والأبحاث السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما يهتم بالأنشطة والفعاليات والتدريب لصناعة التأثير المتبادل بين المسؤولين وصناع القرار وكافة دوائر التأثير والرأي على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، في كافة تخصّصات الدولة وقطاعات التنمية المتصلة بالشأن السوري، للمساعدة في الوصول للأهداف والاستراتيجيات من خلال المعطيات والأفكار والتوصيات بشكل مهني واقعي دقيق.

جميع حقوق الطبع والنشر والنسخ محفوظة لمركز جسور للدراسات – 2022
www.jusoor.co

المحتويات

مقدمة: 4
أولاً: صادرات النظام السوري 5
ثانياً: واردات النظام السوري 7
ثالثاً: العلاقات التجارية مع دول الجوار 8
1. العلاقة التجارية مع الأردن: 8
2. العلاقة التجارية مع لبنان: 9
3. العلاقة التجارية مع تركيا: 10
4. العلاقة التجارية مع العراق: 11
رابعاً: التجارة السورية مع دول الخليج 12
1. السعودية: 12
2. الإمارات: 14
3. قطر: 16
خلاصة: 17

مقدمة:

مع بدء الاحتجاجات في سورية عام 2011 توقفت أعداد كبيرة من المؤسسات والمحال التجارية نتيجة لأعمال الإضراب ثم الحصار والقصف الذي طال المدن والأرياف والمناطق الصناعية. كما أدّت الحالة الأمنية التي مرّ بها التجار والصناعيون لمغادرة العديد منهم البلاد؛ بعدما تعرض بعضهم للخطف أو السطو على منشأته.

في تلك الأثناء، بدأت العديد من دول العالم بما فيها العربية بقطع العلاقات السياسية والقنصلية والاقتصادية مع النظام السوري، ممّا أدى لإضعاف التعاملات التجارية معه بشكل كبير.

ورغم تحسن العلاقات مع بعض الدول العربية بعد عام 2018 إلّا أن الهيكل الإنتاجي السوري لم يكن في حال يسمح بعلاقات تجارية جيّدة. كما أنّ تجارة المخدرات والسلاح والخردة والسيارات المسروقة وقضايا تحويل الأموال لأسباب تتعلق بتمويل جماعات وتيارات محظورة جعلت الدول تتخذ إجراءات متحفّظة تجاه العملية التجارية مع النظام السوري.

ولمّا كانت التجارة الخارجية هي مرآة تعكس العلاقات الاقتصادية الحقيقية بين النظام والدول التي تتعامل معه، وكذلك تعكس مستقبل العلاقات السياسية، فإن هذا التقرير يبحث في كيفية تطوّر التجارة الخارجية للنظام السوري منذ عام 2011 مقارنة ببضعة سنوات سابقة، ويحاول الإجابة عن واقع هذه التجارة بعد عقد من اندلاع النزاع، بعد الاطلاع على هيكلها الرئيسي.

أولاً: صادرات النظام السوري

تُقسم التجارة الخارجية السوريّة عموماً إلى قسمين: أوّل يتعلق بالصادرات التي تخرج نحو بقية دول العالم، وثانٍ يتعلّق بالواردات التي تدخل المناطق السورية.

صادرات سورية إلى دول العالم منذ 2008 وحتى 2019 (ملايين الليرات السورية)

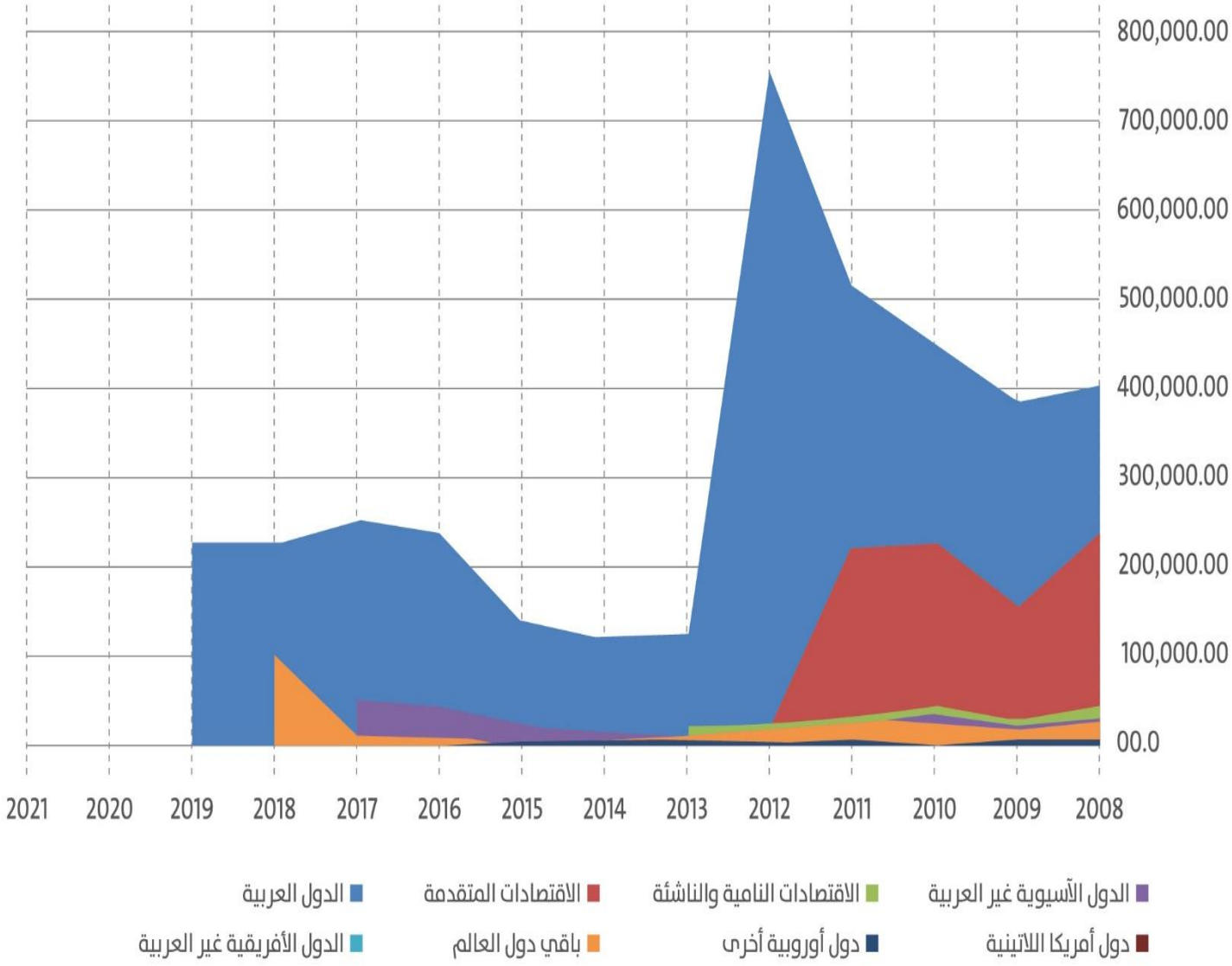

المصدر: بيانات صندوق النقد العربي والمكتب المركزي للإحصاء

يُلاحظ –من الرسم أعلاه– أنّ الصادرات السوريّة كانت في الفترة بين عامي 2008 و2011 مكونة من كتلتين رئيسيتين هما:

1. الصادرات إلى الدول العربية:

وهي الكتلة الأكبر حيث وصلت إلى 400 مليار ليرة سورية سنوياً (8 مليار دولار تقريباً)، حتى وصلت ذروتها عام 2012، لكن يُعتقد أن ذلك الارتفاع لم يكن في الكميات المصدّرة، بل غالباً نتيجة تضخّم في الرقم بعد انخفاض قيمة العملة المحليّة؛ أي أن الصادرات في 2012 وصلت إلى 730 مليار ليرة سورية تقريباً، إلّا أنّ سعر صرف قارب 80 ليرة لكل دولار.

ومع ذلك، كانت العلاقات التجارية مع الدول العربية حتى 2012 جيدة ولم تتأثر فعلياً، إلّا أنها هبطت بشدة عام 2013 الذي تعرضت فيه الصادرات مع الدول العربية لأدنى انخفاض، ثم عادت نسبياً لتحسّن خجول في الفترة بين عامي 2017 و2021.

2. **الصادرات إلى الدول الغربية:** والتي كانت تصل إلى أكثر من 200 مليار ليرة سورية (4 مليار دولار تقريباً) قبل 2011، إلّا أنها ونتيجة قطع العلاقات مع النظام تأثرت بشكل واضح لتنخفض إلى قرابة صفر، دون أن تتحسن فعلياً بعد ذلك.

ويبدو –من الرسم أعلاه– أنّ الصادرات السورية بعد عام 2011 باتت تتجه إلى الدول الآسيوية غير العربية ودول أخرى مثل روسيا ومحيطها.

1. **الصادرات إلى الدول الآسيوية:** غير العربية، كإيران، حيث بدأ النظام يُشجّع على عمليات التصدير بشكل كبير إلى إيران، التي أرسل إليها كميات من الخضار والملبوسات في الفترة بين عامي 2015 و2016[1]، لكن هذا التطوّر بقي في حدوده الدنيا.
2. **الصادرات إلى روسيا ومحيطها:** حاولت روسيا تشجيع العلاقات بين النظام والدول التي تعترف بها كأبخازيا وغيرها. وقد ظهرت هذه الصادرات بين عامي 2017 و2018 لكن يبدو أنها اقتصرت على صفقات تجارية دون علاقات تجارية استراتيجية.

[1] تامر بدوي، "العلاقات الاقتصادية بين إيران والنظام السوري: مؤشرات الاختلال. الجزيرة للدراسات، 2-7-2015، https://cutt.us/dYSJb.
أيضاً: "التغلغل الإيراني الاقتصادي في سورية بعد 2011"، مركز الحوار السوري، 5-3-2022، https://cutt.us/qldXj.

ثانياً: واردات النظام السوري

- في الفترة بين عامي 2008 و2011 كانت واردات النظام السوري متوازنة. حينها كانت سورية تستورد من عدد من الدول العربية والأجنبية، حيث احتلّت الدول العربية والاقتصادات المتقدّمة والنامية وبعض الدول الآسيوية مكانة متساوية في تركيبة الواردات السورية قبل عام 2011.
- بعد عام 2011 حافظ النظام على سويّة صادرات بالحدّ الأدنى مع الدول العربية –مع بدء الانخفاض في قيمة الليرة– بالمقابل، لا يوجد إعلان رسمي عن حجم الواردات مع إيران، إمّا لأنّها أقل بكثير مما يتم تداوله، أو أن ما يتم استيراده لا يدخل أصلاً في الحسابات كالوقود الواصل إلى الشواطئ السورية.

عموماً، يبدو أنّ الكتلة الأكبر التي نمت في تركيبة واردات النظام كانت من دول العالم المختلفة كفنزويلا، وبعض الدول المغمورة التابعة للاتحاد السوفياتي سابقاً، والتي شجعت روسيا على التعامل معها بقوّة.

- كذلك يُلاحظ أنّ واردات النظام من الدول الغربية تكاد تكون صفر بعد عام 2013، والتي انخفضت إثر قطع الاتحاد الأوروبي ودوله والولايات المتحدة للعلاقات الاقتصادية والسياسية مع النظام.

واردات سورية إلى دول العالم منذ 2008 وحتى 2019 (ملايين الليرات السورية)

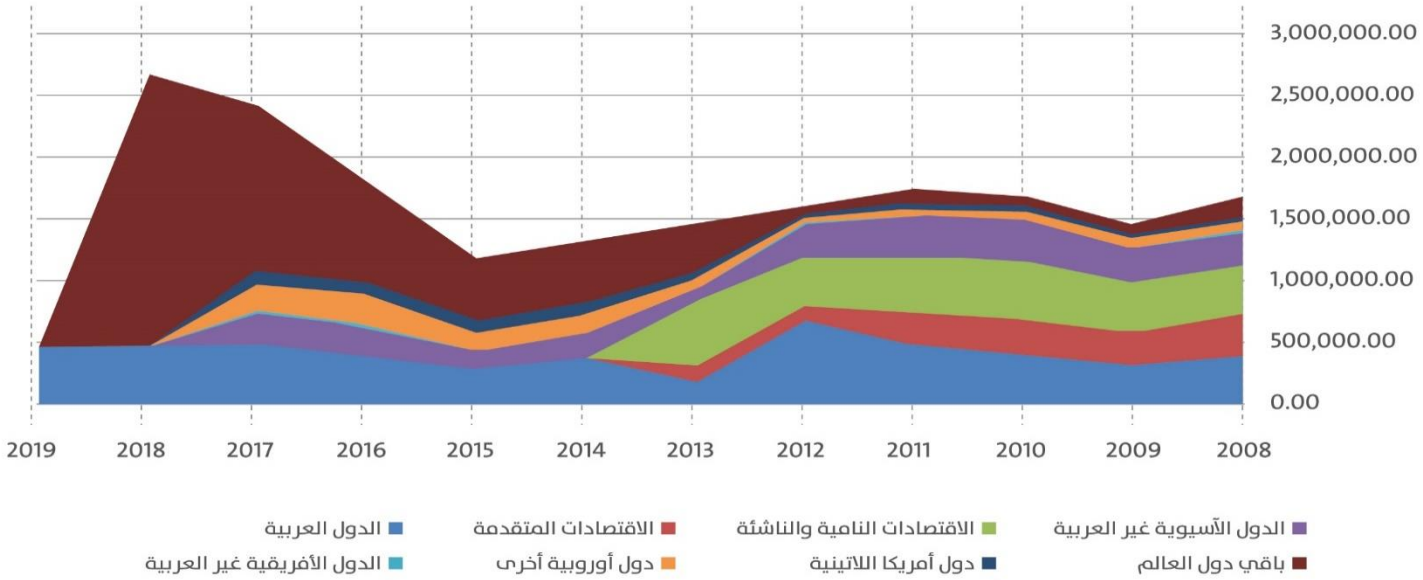

المصدر: بيانات صندوق النقد العربي والمكتب المركزي للإحصاء

ثالثاً: العلاقات التجارية مع دول الجوار

1. العلاقة التجارية مع الأردن:

يُعتبر الأردن أحد الشركاء التجاريين المهمين بالنسبة لسورية؛ بسبب التبادلات التجارية بين البلدين المتجاورين خاصةً الزراعية والتي قامت على تجارة التبغ والخضروات، ونظراً لتجارة الترانزيت وخدمات النقل؛ حيث تعد الأردن بالنسبة لسورية منفذاً برياً نحو دول الخليج، كما تُعد ممراً مهمّاً للسلع التركية واللبنانية.

في 2011 بلغت التجارة بين الأردن والنظام السوري قرابة 650 مليون دولار أمريكي، لكن سرعان ما تأثّرت بالعوامل المتعلقة بالقضايا الأمنية خاصة في درعا التي اشتعلت الاحتجاجات فيها مبكراً وشهدت تصعيداً غير مسبوق. ويُلاحظ انخفاض التجارة بين الطرفين نحو 400 مليون، ثم راحت تتدرج بالانخفاض نحو أقل من 150 مليوناً في 2015 وأقل من 100 مليوناً في 2020.

كان التجار الأردنيون قد عوّلوا بشكل كبير على عودة علاقات المملكة مع النظام وافتتاح معبر نصيب وتشغيله إلّا أنّ البيانات أظهرت أن العلاقات التجارية لم تتحسن؛ لأسباب تتعلق بشكل رئيسي بالعامل الأمني. على سبيل المثال، تعرّض عدد من سائقي الشاحنات الأردنيين للاعتقال بعد دخولهم سورية، ولم يستطع عدد كبير من أبناء درعا التحرك عبر الحدود بسبب ملاحقتهم من قبل النظام، وهؤلاء هم ركيزة تجارة الترانزيت.

التجارة الخارجية الأردنية مع سورية خلال عدة أعوام (ملايين الدولارات)

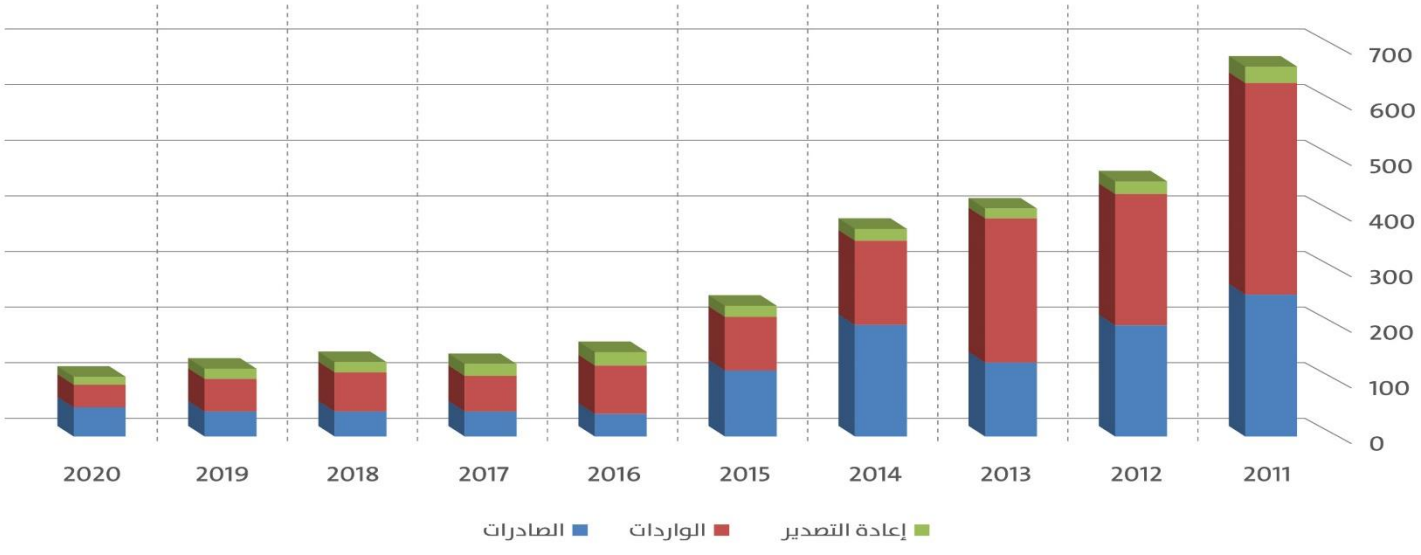

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة الأردنية

2. العلاقة التجارية مع لبنان:

تأثّرت العلاقة التجارية بين لبنان والنظام السوري بعوامل عديدة منذ عام 2011 أبرزها تقلّب الوضع داخل لبنان ذاته، والذي فقد حالة الاستقرار بشكل كبير بعد عام 2019.

عملياً، شكّل لبنان منذ عام 2011 متنفّساً للتجار السوريين، الذين عملوا على زيادة تجارتهم من لبنان مقابل تخفيف التجارة من الساحل، بالاعتماد على مرفأي بيروت وطرابلس، حيث ارتفعت التجارة فعلياً في عام 2013 نحو 700 مليون دولار بعدما كانت أقلّ من 200 مليون دولار عام 2011.

أمّا المواطن السوري فقد اعتمد بشكل كبير على منتجات لبنان، وما يدخل إليها لتأمين احتياجاته خاصة في العاصمة دمشق ومحافظة حمص، غير أنّ تدخّل حزب الله في سورية وسيطرته على الحدود بين البلدين عام 2014، والذي أدّى إلى تراجع هذا الاعتماد بشكل كبير، مقابل استبدال التجارة الرسمية بتجارة المعابر غير الرسميّة التي عوّضت النظام السوري عن كثير من السلع المفقودة في الأسواق، وقد تعامل حزب الله مع مقربين من النظام بشكل رئيسي لتسليمهم السلع أو حتى ممارسة البيع عبر وسطاء محسوبين عليه، مما أخرج هذه التجارة من البيانات الرسمية.

ويُتوقّع أنّ تجارة حزب الله –من السلع غير الرسميّة– فاقت 250 مليون دولار أمريكي سنوياً بين عامي 2014 و2018. فيما شهد عام 2019 وما بعده بعض التضييق على تجارة المعابر غير الشرعية من قبل الجيش اللبناني، ورغم ذلك ظلت التجارة غير الشرعية موجودة كون المسيطر على عدد كبير من هذه المعابر هو حزب الله وليس الجيش اللبناني.

التجارة الخارجية اللبنانية مع سورية خلال عدة أعوام (ملايين الدولارات)

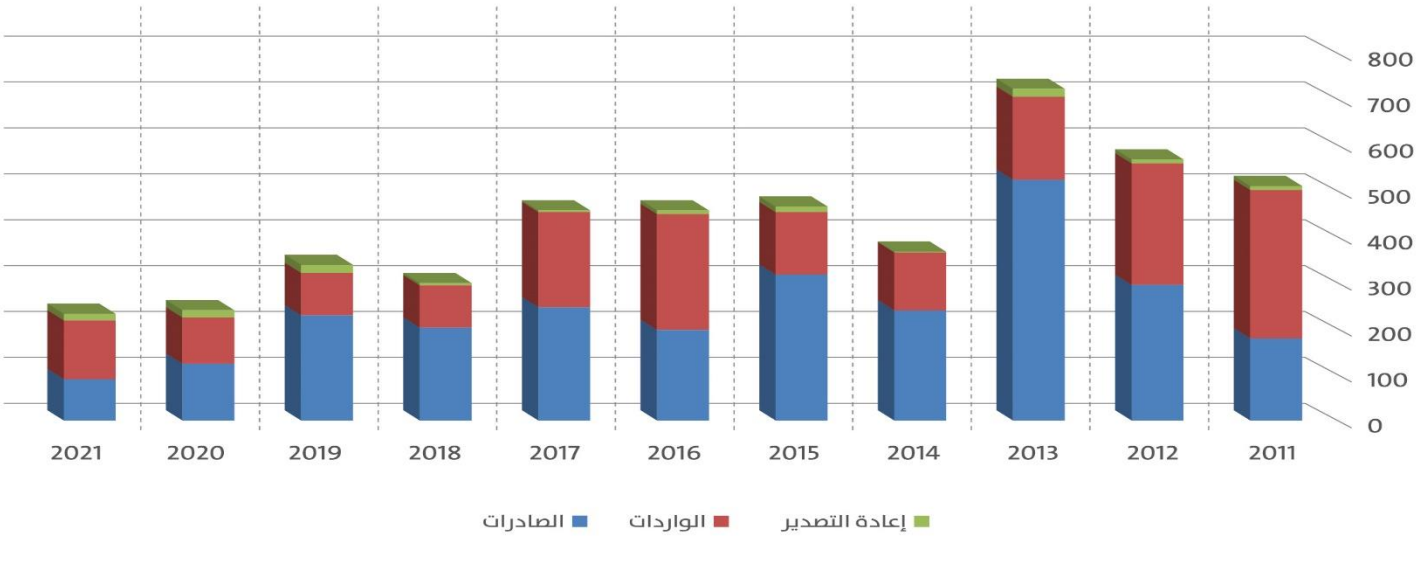

3. العلاقة التجارية مع تركيا:

كانت تركيا تُعد أحد أبرز الشركاء التجاريين لسورية، حيث اقتربت التجارة بين البلدين من 2 مليار دولار قبل عام 2011.

ومع بدء الاحتجاجات تراجعت الصادرات التركية بشكل كبير إلى سورية –والتي تشكل الرقم الأكبر في التجارة البينية–حيث انخفض إجمالي التجارة إلى نصف مليار دولار، قبل أن تعود التجارة بين البلدين رويداً من خلال التعامل مع الشمال السوري والسلع الغذائية التي راحت تدخل إلى مناطقه.

ورغم أن رقم التجارة في 2021 يقترب كثيراً من الرقم في 2011 لكن يُلاحظ من بيانات التجارة التركية نحو سورية وجود تغيّر في تركيبة السلع. ففي عام 2010 مثلاً كانت الزيوت الصناعية هي البند الأبرز في صادرات تركيا نحو سورية بأكثر من 400 مليون دولار، كذلك كانت السمون والزيوت تحتل وزناً مهماً. وفي 2020 باتت الصادرات الزراعية هي البنود الأبرز، فصادرات القمح والحبوب مثلاً تقدر بحوالي 100 مليون دولار، كذلك السكر والأعلاف الحيوانية تُقدّر بحوالي 80 مليون دولار لكل منهما، ومن الملفت أيضاً أنّ المياه والعصائر شهدت تطوراً من حيث الرقم؛ فقد كانت قرابة 100 ألف دولار عام 2010 وأصبحت قرابة 28 مليوناً عام 2020.

التجارة الخارجية التركية مع سورية خلال عدة أعوام (ملايين الدولارات)

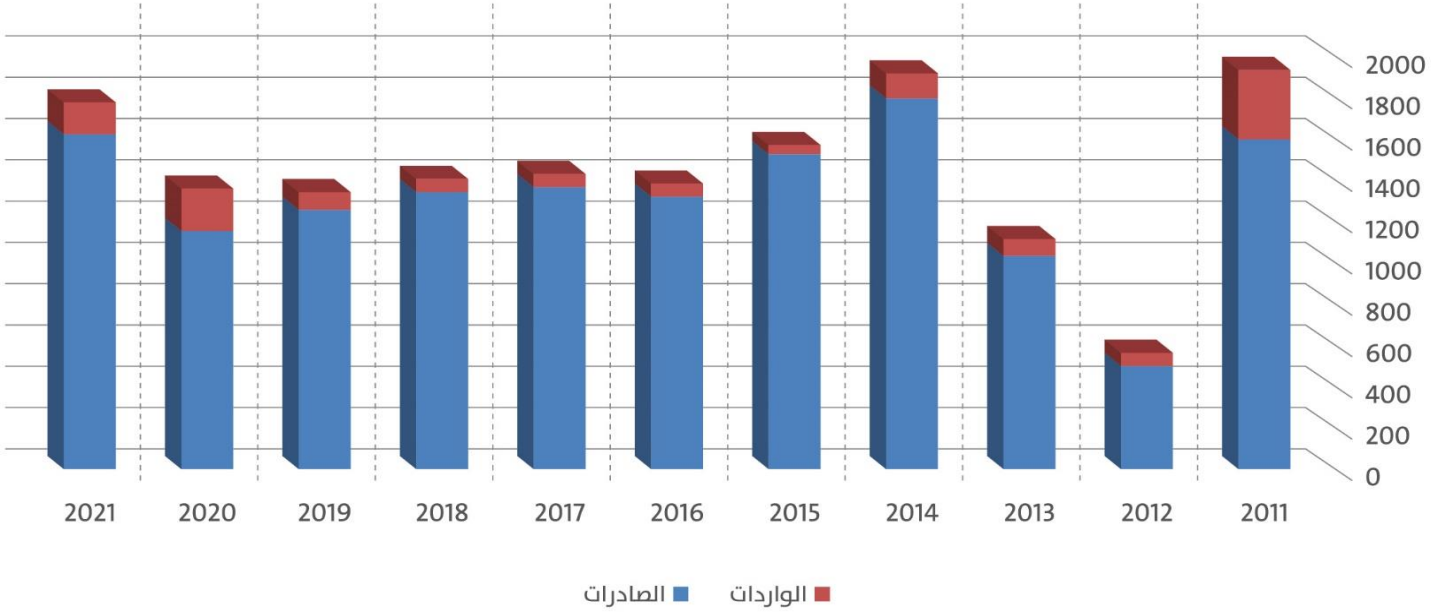

4. العلاقة التجارية مع العراق:

تُعدّ العلاقة التجارية بين سورية والعراق حالة خاصة جداً مقارنة مع بقيّة دول الجوار، ففي بعض السنوات ذابت الحدود السورية العراقية بسبب سيطرة تنظيم داعش على معظمها، وفي أحيان أخرى بقيت هذه الحدود مغلقة.

لم تكن العلاقات التجارية بين العراق والنظام السوري الوحيدة، حيث يُعد التعامل الأكبر بين العراق والسورية لجهة مناطق الإدارة الذاتية شمال شرق سورية، وأغلب هذه التجارة غير رسمية، وتتمثل بالنفط والمواشي والحبوب والأدوية والمعدات المختلفة وهي بأرقام كبيرة فعلياً يصعب تقديرها بسهولة كونها تتدفق عبر المعابر الشرعية وغير الشرعية.

وكانت التجارة بين العراق والنظام السوري قد تراجعت بشكل كبير وتدريجي بين عامي 2012 و2014، وهي الفترة التي خسر فيها السيطرة على المعابر الحدودية بين البلدين، لكن في عام 2019، وتحديداً بعد استعادة سيطرته على معبر البوكمال عادت التجارة مع العراق لتشهد نشاطاً لكن بطيئاً؛ حيث بلغت التجارة بين الطرفين في عام 2022 ما يفوق 10 ملايين دولارات، وهو رقم كبير مقارنة مع بقية الدول. ويُعتبر التمر السلعة الرئيسية التي تُصدّر من العراق نحو سورية.

وقد سعى النظام لتفعيل معبر البوكمال – القائم لأغراض تتعلّق بالاستفادة من تدفّق الميليشيات الإيرانية بصحبة السلع المطلوبة، إلّا أنّ عوامل عديدة، لا سيما الأمنية، منعت تفعيل هذه التجارة رسمياً. بالمقابل، بقيت التجارة غير الشرعية مستمرة بين الطرفين عبر تدفّق الميليشيات، لكن كميّات هذه التجارة كانت ضعيفة مقارنة مع لبنان، عدا أنّها توقّفت في أحيان كثيرة. ويُتوقّع أنّ التجارة غير الشرعية عبر الحدود بين العراق والنظام أصبحت أكثر انضباطاً منذ عام 2022.

تجارة العراق مع سورية خلال عدة سنوات (ملايين الدولارات)

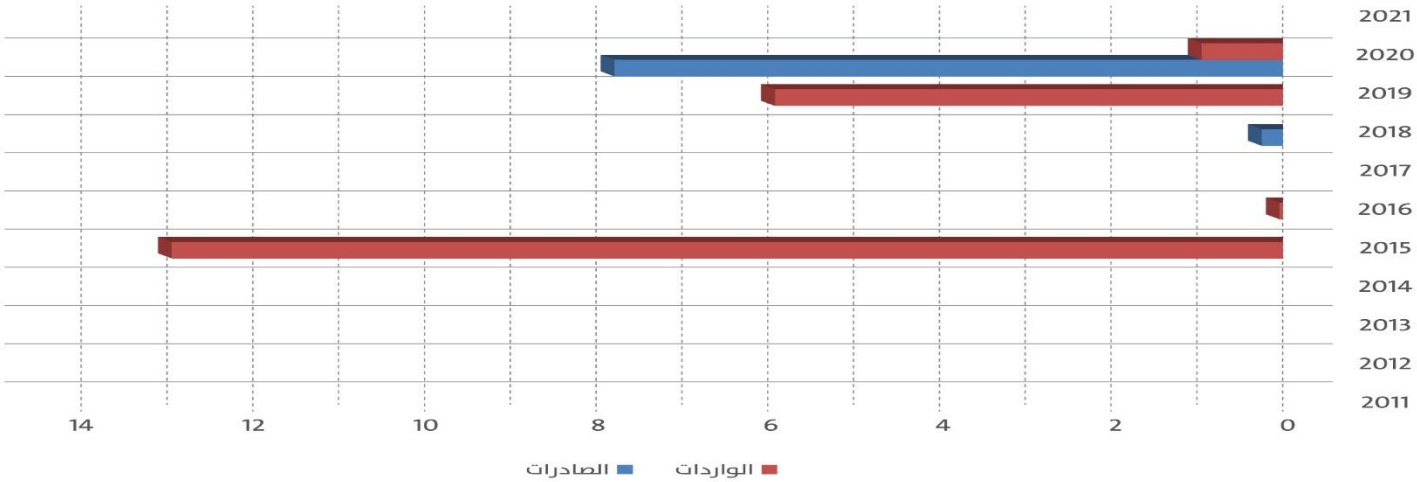

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء في العراق

رابعاً: التجارة السورية مع دول الخليج

بدأ الحديث عن استعادة العلاقات الاقتصادية بين النظام السوري وبعض الدول العربية منذ مطلع عام 2018 على خلفية تصدير خطاب النصر وبدء محاولات تعويم النظام بقوّة من قبل روسيا، وقد بدا –من الناحية الدعائية– أنّ الأمر انعكس بشكل إيجابي على العلاقات مع بعض الدول العربية، إلّا أنّ الوقائع كانت مختلفة، مثلما هو موضّح أدناه:

1. السعودية:

كانت التجارة بين سورية والسعودية تقارب 1.4 مليار دولار أمريكي سنوياً قبل 2011، في الوقت الذي كانت المملكة أحد أهم الشركاء في المنطقة العربية لسورية، التي كانت تُصدّر الغذاء والملابس بشكل رئيسي إليها، وتستورد مواد كيميائية وغذائية مختلفة.

ومع بدء الاحتجاجات في البلاد راحت العلاقات التجارية تتأثر حتى وصلت إلى أدنى مستوى لها عام 2015 بأقلّ من 100 مليون دولار، ثم تحسنت نسبياً بين عامي 2019 و2020 لتصل إلى 200 مليون دولار، وهو رقم يكاد لا يُذكر مقارنة بالفترة قبل عام 2011. عموماً، يعود التحسن فعلياً لعوامل تتعلق بزيادة الصادرات السورية الزراعية للمملكة وهي أنواع لم تمنعها السعودية بل صارت أحرص على وصولها خاصة على خلفية تفشي وباء كورونا (كوفيد–19) في سبيل تنويع الموارد الغذائية للبلاد.

فيما كان هناك تطوّر في العلاقات التجارية عام 2021، عندما سمحت السعودية –على ما يبدو– لكميّات أكبر من الصادرات السورية بالوصول إلى أسواقها وبأكثر من 60 مليون دولار، حيث وصل إجمالي التجارة إلى 400 مليون دولار وهو رقم غير مسبوق في السنوات العشرة الأخيرة.

ويتوقع أنّ التطور الأخير في الواردات الزراعية يعود لأسباب تتعلق برغبة السعودية بتنشيط الوضع في سورية خاصة السلع الزراعية، إلّا أنّ المشاكل التي رافقت قضايا تهريب الحبوب في هذه المنتجات قد تعيق التجارة عام 2022.

حجم التجارة السعودية مع سورية (بملايين الدولارات)

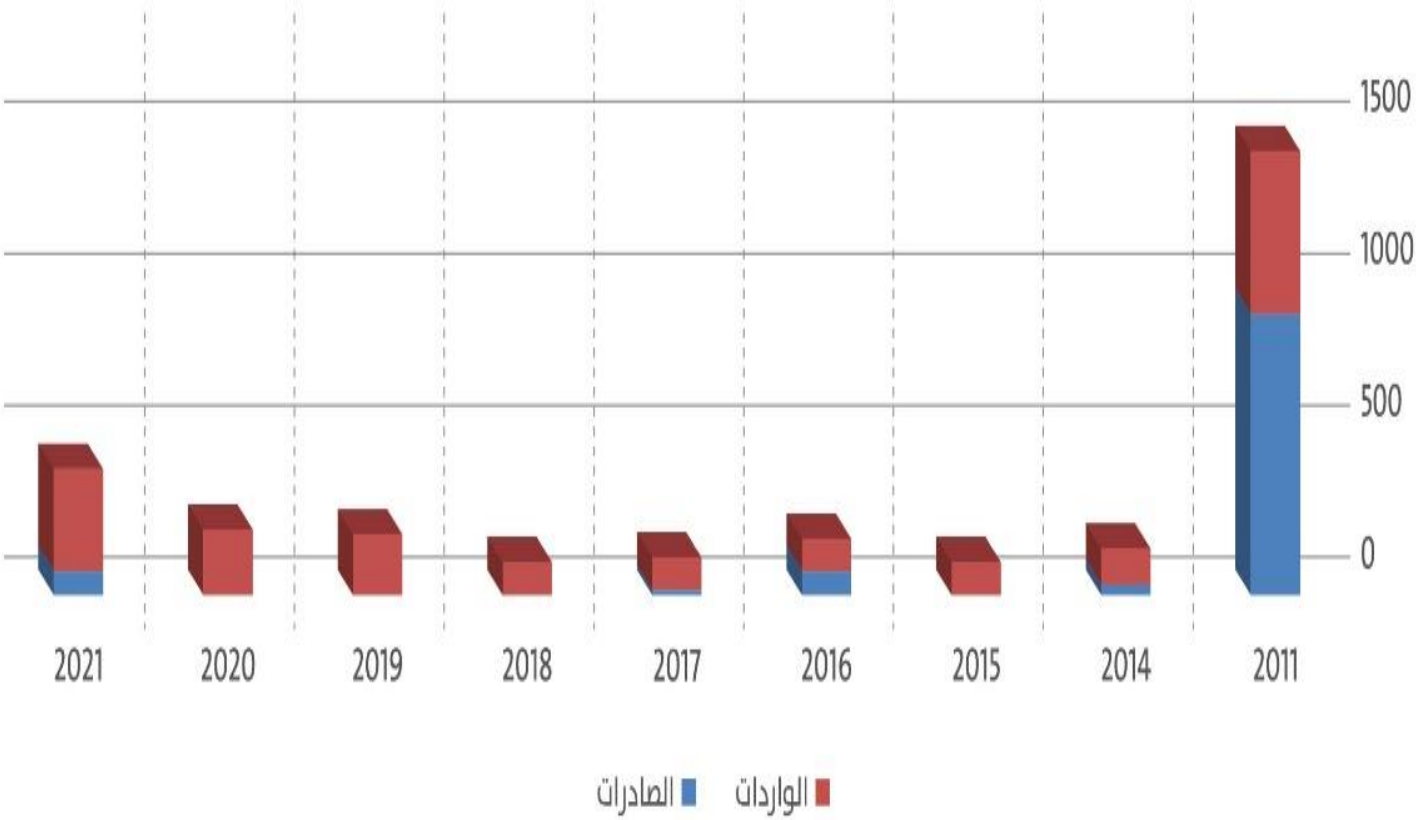

المصدر: بيانات الهيئة السعودية العامّة للإحصاء

2. الإمارات:

لم تكن التجارة بين سورية والإمارات كبيرة قبل عام 2011 مقارنة بدول أوروبية وعربية أخرى، حيث بلغت في 2010 أقل من 200 مليون دولار.

لكن بعد عام 2011، اعتمد النظام السوري بشكل كبير على الإمارات في الأعمال التجارية وتحويل الأموال، حيث تطوّرت التجارة مع الإمارات لتصل إلى 400 مليون دولار في 2016 وهو ضعف ما كانت عليه قبل 2011 ثم تطورت في 2020 لتصل إلى قرابة 600 مليون دولار.

كما قدمت الإمارات خدمة إضافية للنظام في قضية التجارة؛ عبر إعادة التصدير، حيث كانت البضائع السورية تصل إلى الإمارات لإعادة شحنها إلى أماكن أخرى في العالم. وقد وصلت كميات إعادة التصدير السنوية إلى أكثر من 800 مليون دولار عام 2018، ومع بدء عقوبات قانون قيصر عادت هذه الكميات للانخفاض نسبياً مع الحفاظ على العلاقات التجارية بين الطرفين.

حجم التجارة الإماراتية مع سورية بملايين الدولارات

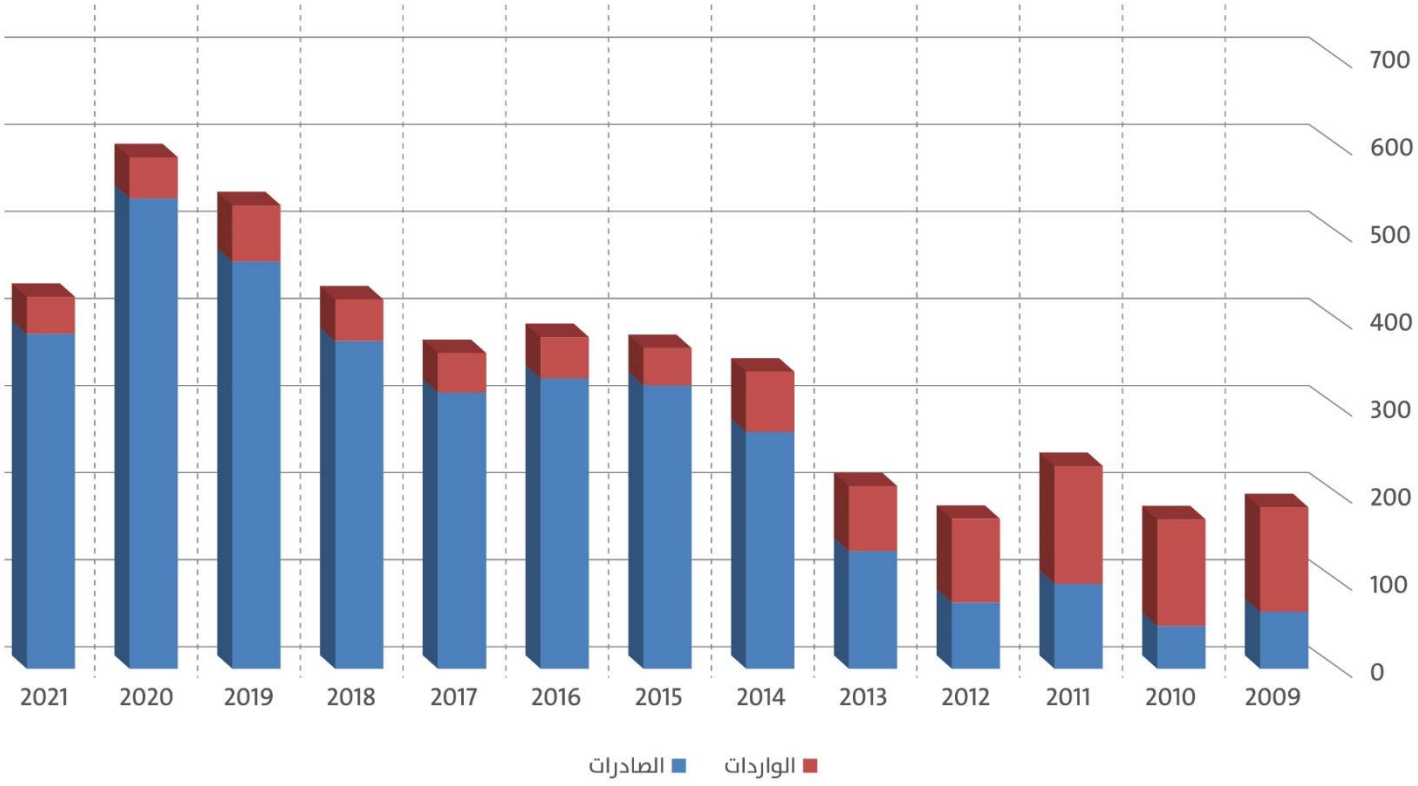

المصدر: بيانات المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء في الإمارات

كما قدمت الإمارات خدمة إضافية للنظام في قضية التجارة؛ عبر إعادة التصدير، حيث كانت البضائع السورية تصل إلى الإمارات لإعادة شحنها إلى أماكن أخرى في العالم. وقد وصلت كميات إعادة التصدير السنوية إلى أكثر من 800 مليون دولار عام 2018، ومع بدء عقوبات قانون قيصر عادت هذه الكميات للانخفاض نسبياً مع الحفاظ على العلاقات التجارية بين الطرفين.

قيمة السلع السورية التي وصلت الإمارات ليعاد تصديرها بملايين الدولارات

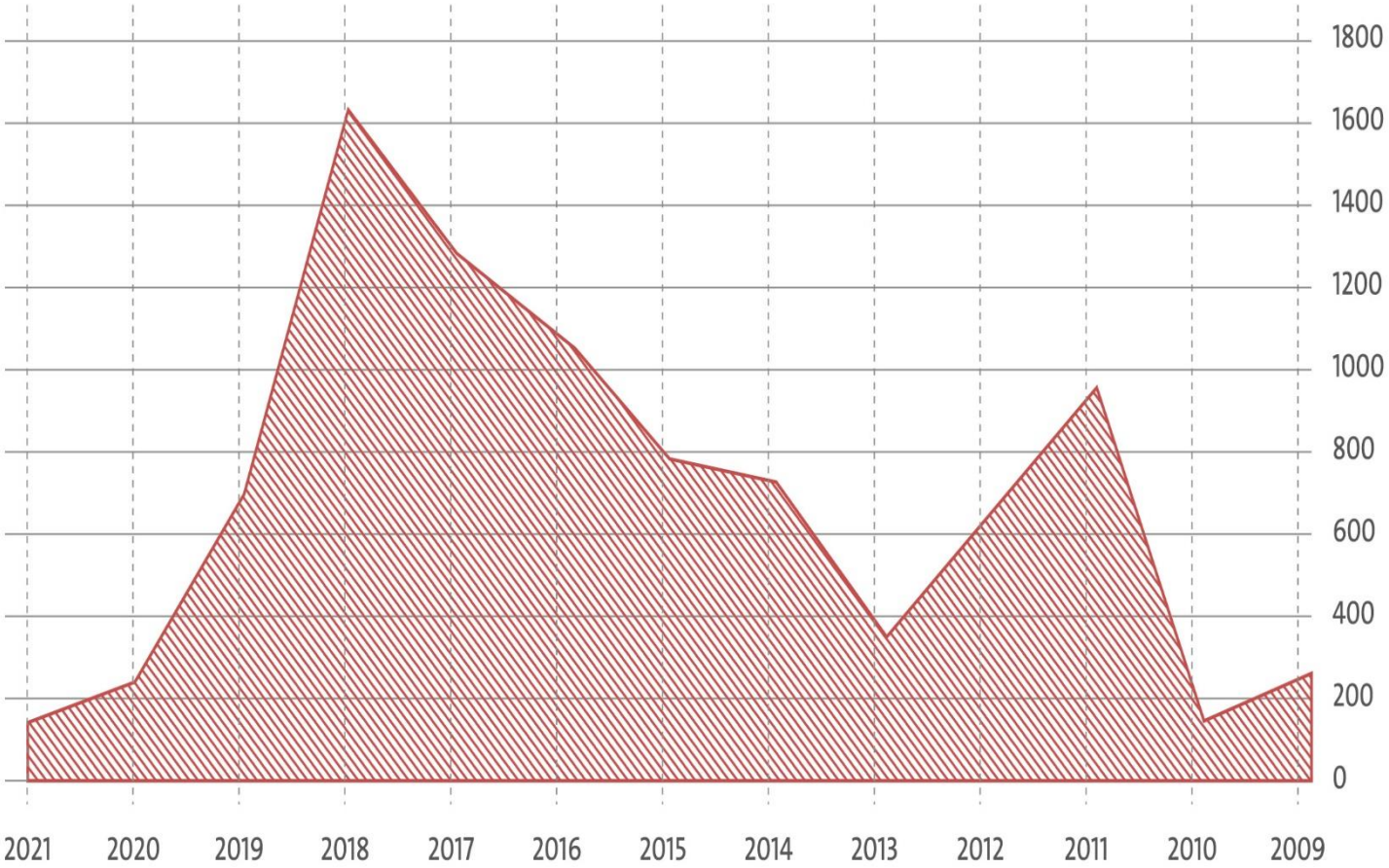

المصدر: بيانات المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء في الإمارات

3. قطر:

كانت التجارة بين سورية وقطر قبل 2011 تزيد عن 200 مليون دولار، لكنها تأثرت بشكل كبير بعد عام 2011، حيث كانت قطر أحد أكبر المقاطعين فعلياً للعلاقات مع النظام السوري. ويُلاحظ أنّ الصادرات بقيت قريبة من الصفر خلال السنوات السابقة، ولم ترتفع عن 20 مليون عام 2021.

حجم تجارة قطر مع النظام السوري خلال عدة سنوات بملايين الدولارات

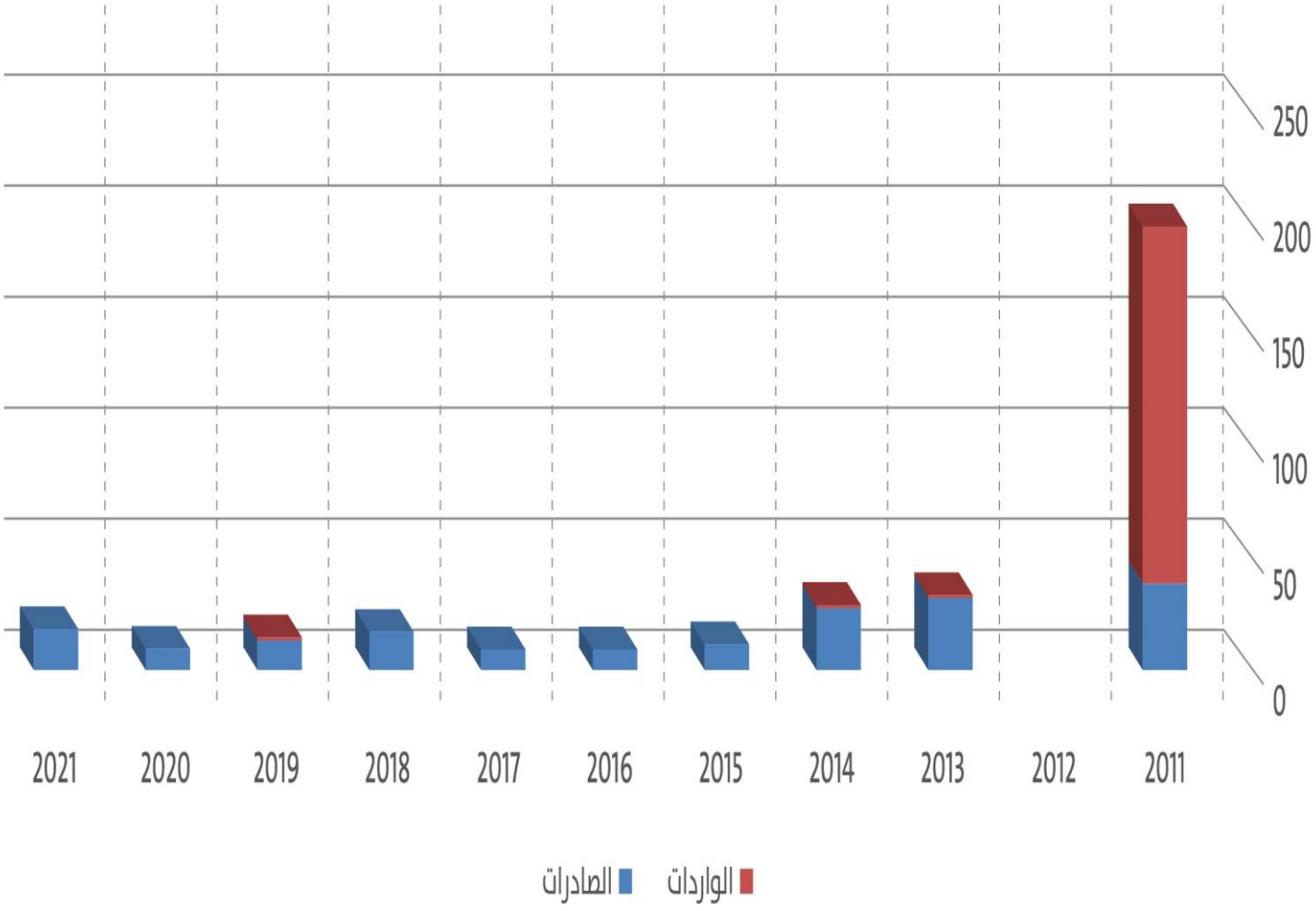

المصدر: بيانات جهاز التخطيط والإحصاء في قطر

خلاصة:

إذاً على خلفية تراجع الإنتاج تراجعت قيمة الصادرات الخارجية للنظام السوري بعد 2012 بشكل كبير حيث كانت تقارب 15 مليار دولار سنوياً قبل عام 2011 ثم بدأت بالتراجع لتصل إلى أقل من 4 مليار دولار عام 2014، وهي الفترة التي تراجع الإنتاج فيها، وساهم بذلك قطع العلاقات مع النظام.

وفي عام 2018، عادت التجارة للتحسن بشكل جزئي لتصل إلى 6.5 مليار دولار، ويبدو أنّ زيادة الإنتاج الناجم عن الاستقرار في بعض المناطق السورية ساهم في هذه الزيادة.

ثم راحت التجارة نحو الانخفاض من جديد عام 2019 لأقل من 2 مليار دولار تقريباً، حيث بدأت الدول تتخوف فعلياً من علاقات متينة مع النظام؛ بسبب تشديد العقوبات عليه خاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

وساهم فايروس كورونا بزيادة الصادرات السورية وليس العكس، تلبية لرغبة دول الخليج باستيراد المواد الزراعية، لكن يُتوقع أنّ عامي 2020 و2021 لم يشهدا زيادة كبيرة حيث بقيت الصادرات أقلّ من 5 مليارات دولار أمريكي، وهو ثلث رقم التجارة السنوية في مرحلة ما قبل 2011 تقريباً.
وبناءً على ما سبق يُمكن القول:

- رغم ادعاءات النظام بأن الاقتصاد بدأ يتحسن إلّا أنّ ذلك كان يُفترض أن ينعكس على الوضع المعيشي أو التصدير، وفي الحالتين لا تدلّ المؤشرات فعلياً على هذا التحسن، فالتجارة بين الشمال السوري وتركيا تشكل نسبة كبيرة من إجمالي التجارة وهي بالمجمل تجارة مواد غذائية أولية والصادرات من سورية هي سلع أولية. كما أنّ التجارة من مناطق الإدارة الذاتية هي مواد أولية كذلك لا تخضع للتصنيع غالباً، وفي مناطق النظام تُعد الصادرات الرئيسية هي سلع غذائية أولية إضافة لبعض المنظفات والألبسة.

- القطع الأجنبي الذي يدخل البلاد على وقع الصادرات لا يُعد مبلغاً يعوّل عليه، فهو بالكاد يستطيع تغطية جزء من تكاليف الواردات السلعية، وهذا ما قد يفسر رغبة النظام بالاعتماد على الحوالات الأجنبية وسعيه للسيطرة عليها باعتبارها أهم من رقم الصادرات السورية.
- وصلت الصادرات السورية المقوّمة بالدولار إلى أكثر من 10 مليار دولار عام 2011، لكنّها عادت وانخفضت نتيجة للعوامل سابقة الذكر إلى أقل من 2 مليار دولار عام 2013 وما بعده، عدا أنّها لم تتحسن بشكل جيد بعد.

الصادرات السورية لعدة سنوات مقيمة بملايين الدولارات (حسب سعر الصرف الرسمي)

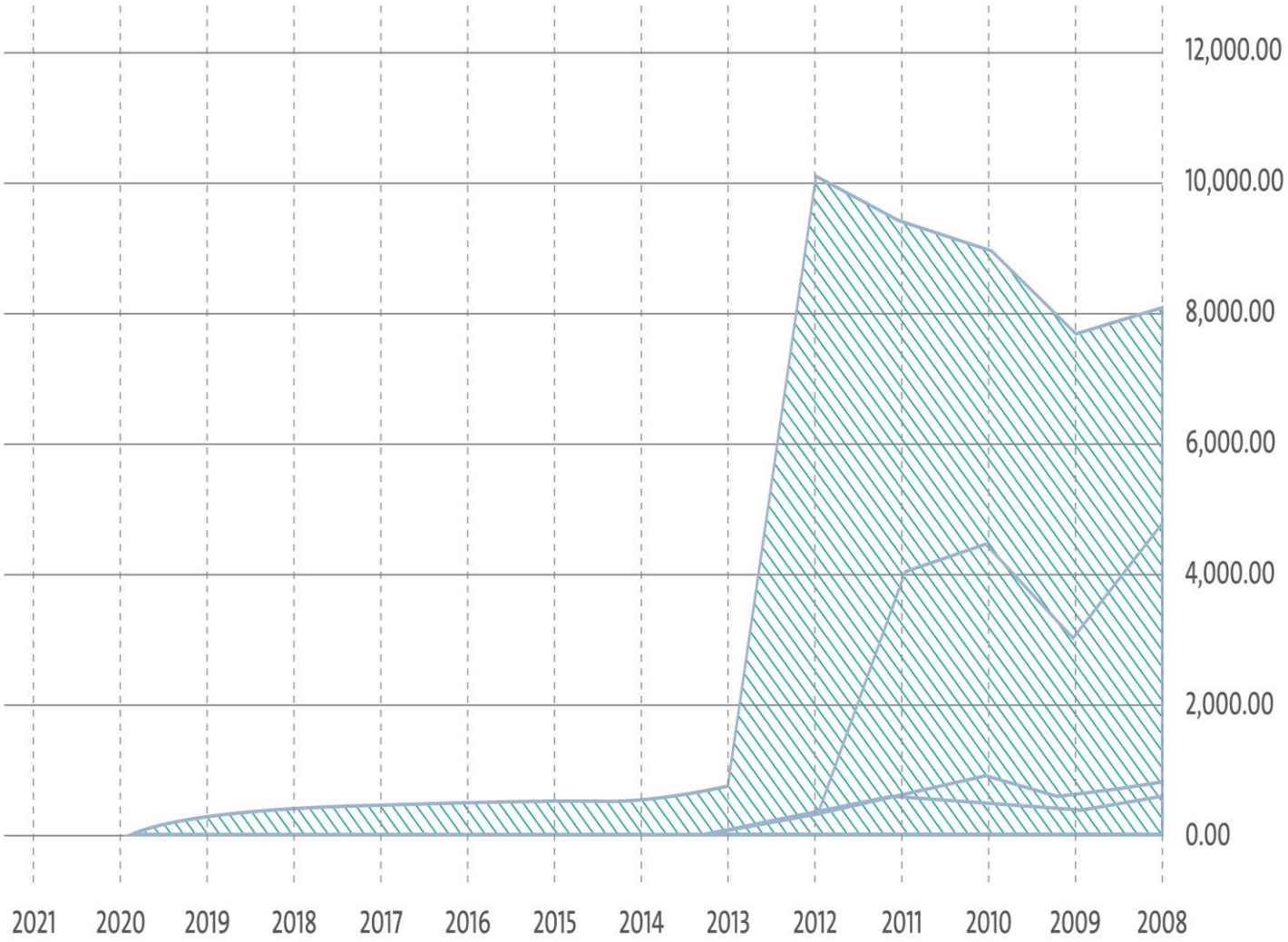

- واردات سورية السنوية كانت تفوق 30 مليار دولار، ومع عام 2012 يُلاحظ أنها انخفضت إلى 20 مليار ثم وصلت إلى 5 مليارات عام 2014 وأقل من 3 مليارات عام 2016، ويُتوقّع أنّها تراوحت بعد عام 2019 بين 4 و5 مليارات دولار سنوياً. مما يعني أنّ المطلوب من القطع الأجنبي أكبر من الوارد وبالتالي هناك عجز واضح في القدرة على تأمين القطع الأجنبي للواردات السلعية.

الواردات السورية لعدة سنوات مقيمة بملايين الدولارات (سعر الصرف الرسمي)

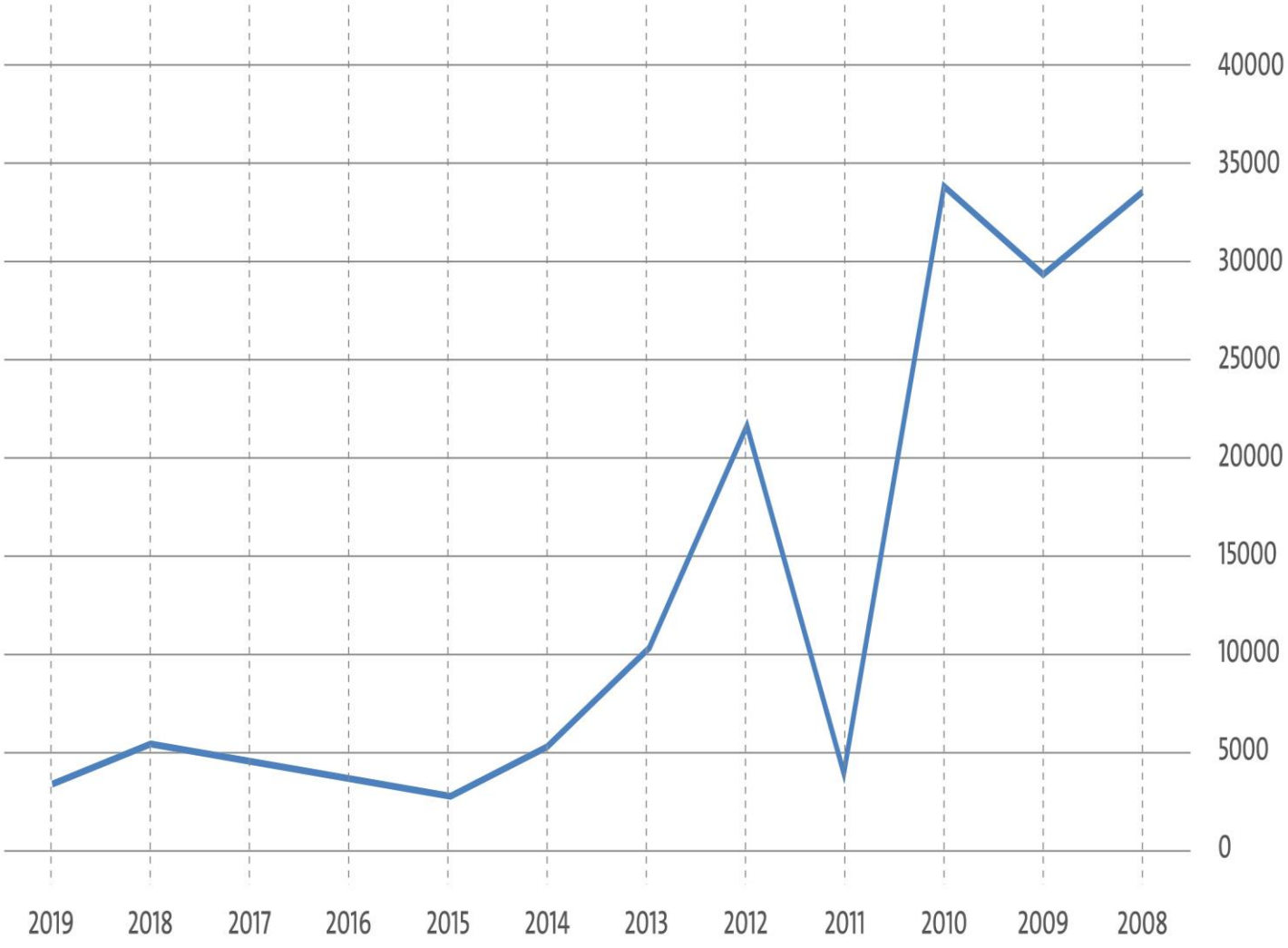

لم تتطور العلاقة التجارية للدول العربية مع النظام السوري في السنوات الأخيرة باستثناء الإمارات التي حافظت على العلاقات، لكن بدا أنها تتخوف من العقوبات الغربية. كذلك، ورغم التركيز الكبير للنظام على السوق السعودي إلّا أنّ حجم التجارة بقي منخفضاً، فيما حافظت تركيا على علاقاتها التجارية مع سورية من خلال مناطق الشمال، وبقي لبنان بعلاقات متذبذبة حسب الظروف الاقتصادية والسياسية، وفيما كان من المتوقع أن ترتفع تجارة الأردن إلا أنّ ذلك لم يحصل لأسباب تتعلق بوضع الجنوب والمخدرات التي يتم تهريبها بشحنات بشكل رئيسي.

- بقيت الإمارات منفذاً تجارياً مهماً للنظام ولعبت دوراً في تأمين وصول البضائع والقطع الأجنبي له عن طريق التجار السوريين الموجودين فيها، ويبدو أن هذا الدور لم ينقطع رغم أنّ الإمارات أعلنت في البداية قطع العلاقات الثنائية مع النظام.

مول اوف اسطنبول ـ مكاتب بلازا
طابق/2ـ مكتب 3#ـ باشاك شهير
اسطنبول - تركيا

+ 90 555 056 06 66

/jusoorstudies
/jusoorstudies
/jusoorstudies

info@jusoor.co
www.jusoor.co